

رؤية سريعة لشبكة العمل الدولية الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة بمؤتمر الاطراف الخامس (COP5) لاتفاقية استكهولم
أبريل 2011

فيما يلي بيان موجز لإراء شبكة العمل الدولية الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة بشأن القضايا التي سوف يتناولها مؤتمر الاطراف الخامس:

إدراج إندوسولفان في المرفق (أ)

- يجب إدراج الإندوسولفان في المرفق (أ) للقضاء عليه عالميا على النحو الذي اوصت به لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة
- يوافق الإندوسولفان جميع معايير الملوثات العضوية الثابتة ، ويجري حاليه التخلص التدريجي منه أو حظره بالفعل في أكثر من 80 دولة (49 منها من الدول النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية).
- بدائل الإندوسولفان متوفرة ويسهل الحصول عليها ومجدية تقنيا واقتصاديا، كما انها أكثر أمانا.
- تم العثور على بدائل تنفيذية قد تكون بها زيادة طفيفة جدا في التكاليف او من غير أي تكاليف إضافية او متوقع انخفاض تكاليفها أو التي تؤدي إلى زيادة فعالية في دخل المزارعين
- من شأن التحرك الدولي بشأن الإندوسولفان أن يقلل الضرر على صحة الإنسان والبيئة كما أنها أصبحت من اكثر المواد العضوية الكلورية وفرة في الغلاف الجوي العالمي، كما انه يعرض عمال المزارع وغيرهم من الأشخاص لمخاطر غير مقبولة، ويلوث الأطعمة التقليدية للشعوب الأصلية في القطب الشمالي.
- ينبغي على القائمين على الإعفاءات توفير مركبات محددة لافات المحاصيل.
- ينبغي على الدول الأطراف التذكير بأن يخضع قرار مؤتمر الأطراف لإدراج ملوثات عضوية ثابتة إضافية إلى المرفقات ألف وباء وجيم بموجب المادتين 21 و 22 من الاتفاقية والتي تنص على إنه يجوز اعتماد تعديلات لهذه المرفقات بأغلبية ثلاثة أرباع الاعضاء إذا كانت كافة الجهود لتوافق الآراء قد استنفدت.

مادة دي دي تي:

ينبغي على مؤتمر الاطراف الخامس ان:

- الاهتمام بالامتثال الضعيف للرد على استبيان الدي دي تي واستخدام ال دي دي تي من قبل اثنين من الأطراف دون إخطار الأمانة العامة كما دعت الحاجة، وعدم وجود رصد وتقييم مستقل في الدول التي تستخدمه والاتجار غير المشروع واستخدامه في الزراعة.
- نقر بالانتشار السريع لمادة دي دي تي في مقاومة ناقلات الأمراض في مختلف أنحاء أفريقيا، وندعو للتكامل للاسراع في الإدارة المتكاملة لنواقل الملاريا من خلال الاستراتيجيات الوطنية للتحكم في الملاريا.

- تذكير الأطراف بقيود المرفق باء الجزء الثاني الخاصة بالإنتاج ومطالبة الأطراف المنتجة لدى دي تي لمراقبة مرافق الإنتاج وتقييم عوامل الخطر المهنية والتلوث المرتبط بالإنتاج.
- تشجيع تنفيذ التحالف العالمي من أجل تطوير ونشر المنتجات والأساليب والاستراتيجيات البديلة لمكافحة ناقلات الأمراض وتعجيل وتيرة العمل لتحديد وتنفيذ بدائل غير كيميائية أكثر امانا.
- الدعوة لدعم مالي لصندوق مخصص لتسريع البحث وتطوير بدائل غير كيميائية لدى دي تي واستراتيجيات وكذلك حث المنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة الصحة العالمية للشروع في بحث وتقييم هذه البدائل.

الإعفاءات

ينبغي على مؤتمر الأطراف الخامس ان:

- الطلب من الأمانة العامة ولجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة لتطوير عملية تمكين مؤتمر الأطراف في كل اجتماع من تقييم التقدم المحرز للأطراف للقضاء على اثير ثنائي الفينيل الوارد في المواد واستعراض الحاجة المستمرة للإعفاءات المحددة لتلك المواد الكيميائية بوصفها مكون للمواد المصنوعة أو المستخدمة بالفعل.
- الطلب من الأمانة العامة ولجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة تطوير عملية ومسودة مشروع يمكن مؤتمر الأطراف من تقييم استمرار الحاجة إلى PFOS وأملاحه و PFOSF للأغراض المختلفة المقبولة والإعفاءات المحددة على أساس المعلومات العلمية والتقنية والبيئية والاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير تغير المناخ والملوثات العضوية الثابتة ، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد في مؤتمر الأطراف السادس.
- تعديل النماذج المطلوبة للإخطارات والاستخدام المقبول لتشمل الشروط المنصوص عليها في الوثائق الاسترشادية البديلة للجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة بإضافة ما يلي:
 - وصف توظيف واستخدام الملوثات العضوية الثابتة المدرجة أو المواد الكيميائية المرشحة مع تحديد واضح لفئة الاستخدام.
 - شرح سبب ضرورة الإعفاء من الناحية الفنية أو العلمية مع توضيح سبب عدم قابلية تطبيق استخدام البدائل المحتملة تقنيا وعلميا. كما يجب توضيح اختلاف الاستخدام المقترح عن أمثلة أخرى لاستخدامات بدائل مماثلة. كما ينبغي توفير تقييم عن مواضيع الأبحاث عن البدائل إذا كان معروفا.
 - وصف العمليات البديلة المحتملة، والمنتجات أو المواد أو الأنظمة التي تلغي الحاجة إلى هذه المادة الكيميائية. وينبغي ان تركز البحوث بشكل كبير على البدائل الكيميائية على ان تشمل العمليات والمنتجات البديلة.
 - قائمة مصادر البحث والتي يمكن أن تشمل البحوث والمؤسسات الحكومية والمجلات الفنية ذات الصلة، والبحث في البراءات ونهاية الاستخدام المناسب والمنظمات غير الحكومية التي تعلم المواد الكيميائية المقترحة ونهاية استخدامها ومجموعات السكان الأصليين ذوى المعارف التقليدية والتي قد يكون لها حلول بديلة

○ توفير خطة استبدال إن امكن, بما في ذلك الخطوات التي يجب اتخاذها لوضع بديل قابل للتطبيق.

القضاء على مركبات برومينات ثنائي الفينيل من النفايات

يجب على مؤتمر الاطراف الخامس الترحيب بتوصيات لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة للقضاء على برومينات ثنائي الفينيل من مجرى النفايات، والطلب من الأطراف من الدول المتقدمة تنفيذ توصيات استعراض الملوثات العضوية الثابتة مع بعض الاعتبارات الخاصة وكذلك الطلب من الأمانة تحديث الجهود المبذولة بمؤتمر الاطراف السادس للقضاء على مركبات برومينات ثنائي الفينيل في عمليات إعادة التدوير بأسرع وقت ممكن. وينبغي ان يطلب مؤتمر الاطراف الخامس من الأطراف من الدول المتقدمة والأطراف الأخرى التي تقوم بإعادة تدوير المواد التي تحتوي على مركبات برومينات ثنائي الفينيل ما يلي:

- إخطار الأمانة عزمهم على استخدام هذا الاستثناء وفقا للقرار SC-4/14.
- الوقف الفوري لتصدير هذه المواد إلا لغرض التخلص السليم بيئيا منها.
- التنفيذ السريع للفحص والتقنيات الفعالة لفصل المواد التي تحتوي على مواد منفصلة قبل إعادة التدوير.
- تقليل التعرض المهني وتقييم التعرض المهني للموظفين العاملين في المرافق التي يتم فيها تخزين وفصل ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع المواد والنفايات المحتوية على مركبات برومينات ثنائي الفينيل أو التخلص منها.
- تعزيز وتسهيل نشر الوعي لدى الجمهور بشأن الأضرار المحتملة من المواد المحتوية على مركبات ثنائي الفينيل متعدد البروم قيد الاستخدام حاليا.
- جمع المعلومات عن انبعاثات مركبات برومينات ثنائي الفينيل والمنتجة عن غير قصد وبرومينات المركبات العضوية مثل البروم و dibenzodioxins بنزو البروم (PBDD / PBDF) في الهواء والمخلفات الصلبة من العمليات الحرارية المستخدمة في معالجة المواد الملوثة اثير ثنائي الفينيل.
- عمل التقارير عن الجهود المبذولة للقضاء على مركبات برومينات ثنائي الفينيل الناتجة من إعادة تدوير النفايات بأسرع وقت ممكن خلال الفترة الانتقالية بين مؤتمر الاطراف الخامس والسادس.

الحد من مخاطر أملاح PFOS ، PFOSF

ينبغي على مؤتمر الاطراف الخامس ان يرحب بتوصيات لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة الخاصة بالحد من مخاطر أملاح PFOS ، PFOSF، مع مطالبة الأطراف المستفيدين من الإعفاءات المحددة والأغراض المقبولة لهذه المواد لإبلاغ الأمانة عن نيتهم والطلب من الأمانة العامة تحديث الجهود المبذولة لتقليل وعدم استخدام بأسرع ما يمكن في مؤتمر الاطراف السادس. كما يجب على مؤتمر الأطراف الخامس الطلب من الاطراف الذين يقومون باستخدام COP5 أملاح PFOS ، PFOSF ما يلي:

- تشجيع تطوير وتنفيذ أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات المتاحة وتكنولوجيات التدمير للنفايات التي تحتوي على PFOS في الإنتاج الحالي والاستخدامات الصناعية له على النحو المحدد في المادة 6.
- المراقبة الدقيقة لمخازن النفايات ومعالجة التسريبات المحتوية على هذه المواد وفقا لمتطلبات المادة 6.
- تحديد ووقف استخدام المخزونات التي تحتوي على PFOS (رغوي مكافحة الحرائق، والسجاد وغيرها).
- وضع وتنفيذ استراتيجية لتحديد ورصد المواقع الملوثة وفقا للمادة 6 من الاتفاقية.
- مطالبة الصناعات ذات الصلة بتقديم تقارير إلى الحكومات الوطنية عن الممارسات الحالية والسابقة المستخدمة وكذلك الانبعاثات وإدارة الحمأة.
- وقف ممارسة وضع المخلفات الصلبة الحيوية والملوثة بهذه المواد إلى المناطق الزراعية أو أي ممارسات أخرى.
- تقليل بهدف القضاء على حالات التعرض المهني وتقييم التعرض المهني للموظفين العاملين في المرافق حيث يتم تخزين هذه المواد واستخدامها.
- تعزيز وتسهيل توعية الجمهور بشأن الأضرار المحتملة من المواد التي تحتوي عليها.
- عمل تقارير عن الجهود المبذولة للقضاء على أملاح PFOS ، PFOSF بأسرع وقت ممكن خلال الفترة الانتقالية بين مؤتمر الاطراف الخامس والسادس.

تدابير خفض أو القضاء على انبعاثات النفايات

ينبغي على مؤتمر الاطراف الخامس ان:

- تعديل الصيغة المقترحة في الفقرة 7 د من الوثيقة 12 لتعزيز التآزر وضمان التعاون مع اتفاقية استكهولم واتفاقية بازل على النحو الوارد في المادة 6. تحث اللغة الحالية السلطات بمهام مختلفة لاتفاقية بازل بدلا من تعزيز التآزر والتعاون. اللغة المقترحة للفقرة 7د: يدعو مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل للنظر في تعاون وثيق مع اتفاقية استكهولم للقيام بالعمل المشار إليه في الفقرتين 1 (أ) -- (ج) لقرار لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة، 3/6 من خلال عقد تعاوني لاجتماع مشترك للهيئة الفرعية المناسبة ولجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة التابعة لاتفاقية استكهولم.
- إتاحة وثائق لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة الموضوعية استجابة للقرار SC-4/19 للهيئات المختصة التابعة لاتفاقية بازل.
- مطالبة كل طرف بتقديم تقرير في 31 أكتوبر 2011 عن كيفية تحديد أفضل التقنيات المتاحة للمرفق جيم الجزء الثاني. وينبغي على كل طرف أيضا ارسال تقرير عن الادوات القانونية التي تعمل بها والمطلوبة لاستخدام أفضل التقنيات المتاحة بجميع مرافق الجديدة أو المعدلة إلى حد كبير كما هو مطلوب بموجب المادة 5 (د). (بالنسبة لمعظم الأطراف دخل هذا الالتزام حيز النفاذ في مايو 2008)

تقييم الفعالية

ينبغي على مؤتمر الاطراف الخامس ان:

- قبول تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة للبيئة / AMAP ، وتغير المناخ والملوثات العضوية الثابتة : والذي يتوقع الآثار، ويوصي بأنه على الأطراف تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، ودعوة الأطراف وغيرها إلى تقديم الدعم المالي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتنفيذ التوصيات، وتشجيع النظر إلى التقرير لتقييم المواد الذي قامت به لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة.
- تشجيع الأطراف بقوة للمشاركة في برنامج الرصد العالمي.
- طلب فرق التنظيم الإقليمية وفرق التنسيق العالمي لخطة الرصد العالمية لمتابعة ممارسة الشفافية في العمليات الأخرى لفريق الخبراء اتفاقية استوكهولم من خلال السماح بمشاركة المراقبين.
- زيادة برنامج الرصد العالمي على النحو التالي:
 - ضم مجموعة فرعية من المواقع الحرجة بما قد يساهم على نطاق أوسع من الانتقال بعيد المدى للتلوث.
 - إدراج اجراءات ذات الأولوية والملوثات العضوية الثابتة الناشئة في مصادر الغذاء التقليدية بالسوق ، وخصوصا الأطعمة التقليدية من الأسماك في القطب الشمالي بما في ذلك الثدييات البحرية ، والزيوت ، والجلد والكبد والأنسجة الاعضاء الاخرى.
 - إعلان نتائج الأعمال على الصعيد الوطني لزيادة الوعي للملوثات العضوية الثابتة. وكذلك إعلام مشاركين الرصد البيولوجي بنتائج العينة المجمعة عند الطلب وتوفير المعلومات حول أهمية النتائج وتقديم الدعم لتعزيز البرامج التعليمية التي تشجع على إرضاع الاطفال من لبن الام الذي يعد أفضل غذاء للأطفال الرضع.
- مراجعة إطار تقييم الفعالية ليشمل ما يلي :
 - ارسال المعلومات من أصحاب المصلحة خلال مرحلة جمع المعلومات.
 - الالتزام والإبلاغ عن بيانات القيود وفجوات المعلومات في مرحلة تحليل المعلومات
 - على الدول تقديم السرد موجز يلخص الإجراءات ذات الأولوية والقيود التي تواجهها.
- إدراج مؤشرات إضافية تكون قريبة من مسار الاتفاقية مثل:
 - الجهود لمنع إعادة تدوير مركبات برومينات ثنائي الفينيل بأسرع ما يمكن.
 - الجهود لتقليل ومنع المواد المدرجة في المرفق باء وذلك بأسرع وقت ممكن.
 - الصادرات والواردات من المواد الكيميائية المدرجة في المرفقين ألف وباء بما في ذلك الغرض من العمل.
 - تعريف أفضل التقنيات المتاحة وإذا كان قد تم الترويج لها من المصادر القائمة والمطلوبة للمصادر التي شيدت حديثاً أو تم تعديلها إلى حد كبير.
 - تنفيذ المتطلبات الأساسية للتدمير أو التحويل الدائم للملوثات العضوية الثابتة في النفايات.

- تنفيذ المتطلبات اللازمة لمنع عمليات التخلص التي قد تؤدي إلى إستعادة أو إعادة تدوير أو استصلاح أو إعادة الاستخدام المباشر أو البدائل للملوثات العضوية الثابتة.
- التعاون والتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنية، بما في ذلك المجموعات النسائية والمجموعات العاملة في مجال صحة الأطفال، من أجل تيسير وضع وتنفيذ واستكمال خطط التنفيذ الخاصة بها.
- تكامل خطط التنفيذ الوطنية في استراتيجيات التنمية المستدامة.
- تنفيذ تبادل المعلومات عن بدائل للملوثات العضوية الثابتة ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمخاطرها وكذلك تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية.
- درجة من التواصل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بما في ذلك النساء والأطفال والأقل تعليماً.
- درجة المشاركة العامة في معالجة الملوثات العضوية الثابتة وآثارها الصحية والبيئية بما في ذلك توفير فرص المساهمة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.
- تطوير سجلات انبعاثات الملوثات وانتقالها ، لجمع ونشر المعلومات عن تقديرات الكميات السنوية من المواد الكيميائية المدرجة في المرفق ألف أو باء أو جيم التي يتم إطلاقها أو التخلص منها.
- الدرجة التي تقوم بها الآلية المالية والمساعدات التقنية بتلبية احتياجات البلاد وتنفيذ الاتفاقية.
- مراجعة الشروط المرجعية لفعالية لجنة التقييم في توفير مشاركة المراقبين في اجتماعات اللجنة وهو ما يتسق مع ممارسة الشفافية لعمليات فريق الخبراء الأخرى لاتفاقية استوكهولم.
- مطالبة الأطراف ببذل المزيد من الجهود لضمان تقديم التقارير في الوقت المناسب وبموجب المادة 15.

الليندين

- يجب على الأطراف الامتثال لمتطلبات الاتفاقية بتقديم إخطار كتابي عن رغبتهم في استخدام الإعفاء المحدد.
- على مؤتمر الاطراف الخامس مطالبة الأمانة أن تتعاون مع منظمة الصحة العالمية للقيام بما يلي:
- تحديد وتجميع المعلومات عن بدائل غير كيميائية أكثر أماناً وبأسعار معقولة ومجدية تقنياً مثل LiceMeister والمحدد في مشروع الملوثات العضوية الثابتة.
- تطوير وثيقة إرشادية بشأن الانتقال إلى معالجات بدائل أكثر أماناً.
- تشجيع استخدام بدائل أكثر أماناً لليندين لعلاج قمل الرأس والجرب.
- رفع الوعي بشأن بدائل أكثر أماناً بين جميع الأطراف.
- استعراض الحاجة المستمرة لإعفاء محدد للتقييم بمؤتمر الاطراف السادس.

- أفضل التقنيات المتاحة / أفضل الممارسات البيئية (المتاحة / أفضل الممارسات البيئية)
يجب على مؤتمر الاطراف الخامس ان:
- تذكير الأطراف باتباع أفضل الممارسات البيئية المتاحة في التخطيط والإجراءات واتخاذ القرارات ذات الصلة بمواد المادة 5.
 - مطالبة جميع الأطراف ذات الصلة لوضع وتنفيذ خطة عمل للسيطرة على مصادر الديوكسين التي تم تحديدها في قوائم الجرد الوطنية للديوكسين.
 - تشجيع المشاريع الرائدة التي تنفذ في افضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية المتاحة وخاصة في القطاعات ذات الحلول واضحة المعالم مثل النفايات الطبية.
 - إدراج التعديلات التالية على الخطوط الارشادية لافضل التقنيات المتاحة/ أفضل الممارسات البيئية المتاحة لاستكمال الإجراء:
 - التعاون والتآزر مع لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة نظرا لخبراتها الجديدة بشأن الملوثات العضوية الثابتة.
 - تخصيص مناصب في فريق الخبراء لممثلي المنظمات غير الحكومية كما حدث في جميع الجلسات السابقة لفريق الخبراء افضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية.
 - توفير قدر أكبر من التركيز على فئات المصادر المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
 - التوصية بأن العمل بشأن افضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية خارج المادة 5 والمرفق جيم وينبغي أن تشمل تنسيقا وثيقا مع لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة للاستفادة من الخبرات الموجودة وتفادي الازدواجية في الجهود.

الموارد والآليات المالية .

- ينبغي على مؤتمر الاطراف الخامس ان:
- ملاحظة وجود فجوة كبيرة بين التكاليف الإضافية الكاملة التي تحتاجها الدول النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية ومقدار الأموال التي تتوفر من خلال الآلية المالية للاتفاقية.
 - تم تخصيص 9,8 ٪ فقط من محفظة مرفق البيئة العالمية إلى منطقة تركيز الملوثات العضوية الثابتة.
 - تشجيع الدول لادراج قضايا المواد الكيميائية ذات الصلة في برامج التنمية الوطنية للمساعدة في تسليط الضوء على إدارة المواد الكيميائية ولفت انتباه الدول المانحة والقطاع الخاص إلى أهميتها.
 - تشجيع الدول على تنفيذ مبدأ الملوث يدفع على نطاق واسع وتطبيقه على استيعاب التكاليف لإدارة المواد الكيميائية بوصفها موردا ماليا كبيرا يمكن أن يكون متاحا للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

- تشجيع الدول على تزويد الأمانة بمعلومات عن التحديات التي تواجهها الدول ومجموعات المجتمع المدني فضلا عن احتياجاتهم من أجل تقديم المساعدة الكافية من خلال أدوات السمسة.
- مطالبة الأمانة العامة بتوظيف خبير استشاري مستقل لإجراء تقييم الاحتياجات وإعداد تقرير لعرضه في مؤتمر الاطراف السادس.
- يجب ان تقترح توجيهاً الآلية المالية الأنشطة التي تعزز جمع المعلومات ونشرها والتعليم والتدريب والمشاركة العامة والتوعية لأصحاب المصلحة والجمهور.
- بالنظر إلى فعالية لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة يمكن لمجموعات عمل إلكترونية مفتوحة العضوية معنية بالموارد والآليات المالية أن تسفر عن نتائج مفيدة وفعالة من حيث التكلفة.
- ينبغي على مؤتمر الاطراف تقديم توصيات إلى مرفق البيئة العالمية لاستعادة ممارستها السابقة بالسماح لمنظمات غير حكومية لديها القدرة على القيام بذلك لتنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية متوسطة الحجم.

التأزر .

ينبغي على مؤتمر الاطراف الخامس ان:

- ضمان انفراد العناصر والأهداف لكل من الاتفاقيات الثلاث وعدم التضحية بهدف تحقيق التأزر بين الاتفاقيات الثلاث.
- دعم الأنشطة وتنمية والمشورة للمساعدة في تنسيق إشراك المجتمع المحلي في أنشطة التعاون على المستوى الوطني.
- تأكيد إشراك المجتمع المحلي وضمان التشاور حول جهود الامانة المشتركة لرفع الوعي العام العالمي وأنشطة التوعية.
- تقييم الدعم الحاسم لنجاح وفعالية نظام مشترك لتطوير وإدارة وتوزيع المواد الإعلامية والتوعية.

مجموعة الأدوات الموحدة

ينبغي على مؤتمر الاطراف الخامس ان:

- مطالبة خبراء مجموعة الأدوات لتجميع معلومات عن الانبعاثات غير المقصودة التي تقدم من خلال التقارير الوطنية وإعداد تحليل أولي لهذه البيانات لتسهيل تقييم الفعالية.
- دعوة الأطراف والمراقبين لجمع البيانات والمعلومات عن مواد المرفق جيم ، بما في ذلك المصادر التي لم تدرج بعد في مجموعة الأدوات وتقديمها إلى الأمانة العامة.
- مطالبة خبراء مجموعة الأدوات إيلاء اهتمام خاص لمجموعة المصدر النامية 7 -- لإنتاج واستخدام المواد الكيميائية والسلع الاستهلاكية.

خطط التنفيذ الوطنية

ينبغي على مؤتمر الأطراف الخامس ان:

- نوكد من جديد مع الإلحاح على مطالبة جميع الأطراف التي لم تفعل ذلك ان تنهى وترسل خطط التنفيذ الوطنية الخاصة بها مع استكمال تذكير الأطراف لاستكمال خطط التنفيذ الوطنية خاصتهم مع وود خطط جديدة لمعالجة الملوثات العضوية الثابتة.
- مطالبة جميع الأطراف ذات الصلة لوضع وتنفيذ خطة عمل للسيطرة على مصادر الديوكسين التي تم تحديدها في قوائم الجرد الوطنية للديوكسين.
- مطالبة جميع الأطراف تعزيز التشاور بين أصحاب المصالح المتعددين لتصميم وتنفيذ خطط التنفيذ الوطنية بشكل فعال ، والمشاركة العامة العادية والامتثال للالتزامات المادة 10.
- الدعوة لتنسيق وتنفيذ خطة التنفيذ الوطنية بين السلطات البيئية والصحية ومشاركة السلطات المركزية والمحلية.
- مطالبة الأطراف إدراج البيانات العالمية والإقليمية ذات الصلة من خطة الرصد العالمية في صنع القرار بشأن خطط التنفيذ الوطنية.
- تشجيع الأطراف على استكشاف استراتيجيات مبتكرة لجمع الأموال على المستوى الوطني لتنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية استكهولم ، بما في ذلك الأدوات الاقتصادية.
- تشجيع التآزر بين تنفيذ خطة التنفيذ الوطنية وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيمويات.

عدم الامتثال

- قد يؤدي عدم الامتثال للالتزامات الاتفاقية ، بما في ذلك عدم الامتثال لمتطلبات التقارير إلى عدم قدرة الاتفاقية تحقيق أهدافها. على سبيل المثال ،
- لم ترسل حوالي 27 ٪ من الأطراف خططها الوطنية للتنفيذ والتي تغطي 12 مادة أصلية من الملوثات العضوية الثابتة 12 إلى الأمانة العامة.
 - قدم 40 ٪ فقط من الأطراف التقارير الوطنية الثانية وفقا للمادة 15.
 - استكمل 16 ٪ فقط من الأطراف الاستبيان الخاص بالدي دي تى ولا تزال دولتان من الدول الاطراف تستخدمه ولم تخطر الامانة كما هو مطلوب.
 - قدم القليل من الأطراف تقريرا عن الصادرات والواردات من الملوثات العضوية الثابتة التي لا يمكن إجراء تقييم سليم لها مع استمرار الحاجة إلى الإجراء المنصوص عليه في الفقرة 2 (ب) من المادة 3 .
- تقتضي المادة 17 من مؤتمر الأطراف وضع نظام للامتثال "في أقرب وقت ممكن" وما زالت المفاوضات قائمة منذ مؤتمر الاطراف الثانى ، ولا يجب ان يمر هذا المؤتمر دون حلها. وينبغي إنهاء الاتفاق والالتزام الآن مع متطلبات المادة 17 وذلك بالموافقة على إجراءات وآليات لتحديد ومعالجة حالات عدم الامتثال.

النظام الداخلي

- على الدول الأطراف دعم التشغيل الفعال للاتفاقية عن طريق إزالة الأكواس من القاعدة 45, 1 والسماح بالتصويت عند استنفاد جميع الجهود لتوفيق الآراء.